الثورة
www.althawranews.net
الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ 17 يونيو 2014م العدد 18107
Tuesday : 19 Shaban 1435 - 17 June 2014 - Issue No. 18107

الاسواق مشبعة .. والغش ي

السلع المغشوشة تكتسح الأسواق الشعبية

يعتبر بيع السلع والمنتجات المغشوشة وشبه التالفة وكذلك المنتهية الصلاحية ظاهرة كبيرة وخطيرة تتغلغل في الأسواق اليمنية وبالذات الأسواق الشعبية وعلى الأرصفة والشوارع العامة وتحديدا قبيل دخول شهر رمضان ببضعة أيام " وما أن يطل شهر رمضان من يومه الأول حتى ترى الأسواق تغرق بهذه السلع بدوره يعد سابقة خطيرة يجب الالتفات إليها نظراً لانتشار أسواق هذه السلع والمنتجات التالفة التي باتت اليوم تجارة كبيرة على حساب المواطن البسيط الذي يلهث وراء الأسعار الرخيصة لسد حاجته نظرا لوضعه الاقتصادي المتدني وتردي الأوضاع المعيشية . الثورة بحثت في صلب الموضوع وناقشته مع العديد من الأطراف المعنية بهذا الموضوع وخرجت بالتفاصيل التالية :

■ تحقيق / أمين الجرموزي

يذكر راشد الحبيشي صاحب محل لبيع المواد الغذائية أن السلع شبه المنتهية والتالفة بدأت في التواجد في الأسواق منذ بداية شهر شعبان وذلك من أجل بيعها في شهر رمضان , حيث يقوم بشراء بعض تلك المواد الغذائية من التجار بمختلف أنواعها بأسعار منخفضة عن السعر الحقيقي لها ,وأن هذه السلع لم تنته صلاحيتها بعد ,حيث إن أقل سلعة صلاحية _حسب قوله _هي التي لم يتبق لها سوى ثلاثة أشهر عند شرائها , مما يضطر التجار إلى بيعها وتصريفها قبل انتهاء تاريخ الصلاحية خوفا من تلفها , حيث يقوم ببيع السلع التي اشتراها من التجار إلى أن يتبقى لها أسبوع على انتهائها فيقوم بالتخلص منها أو بيعها لأصحاب البسطات حيث يكون الإقبال عليها أكثر وبالذات في أيام شهر رمضان , مشيرا إلى أن هذه السلع لا تشكل ضررا على الناس ولم يسبق أن اشتكى منها أحد من المواطنين .

وأفاد بأن مندوبي وزارة الصحة وصحة البيئة يأتون كل أسبوع لتفتيش السلع في السوق دون عمل أي شيء ومع شهر رمضان يتواجدون مرة واحدة على مدار الشهر مما يفسح المجال أمام المتاجرة بهذه السلع والمنتجات شبه المنتهية والتي تغرق الأسواق في رمضان ويتم الإقبال عليها بصورة كبيرة وبالذات العصائر والألبان والتمور .

ظاهرة

يرى فضل منصور رئيس جمعية حماية المستهلك أن هذه السلع المغشوشة والتالفة تشكل ظاهرة غير طبيعية تفوق بحجمها أضعاف السلع السليمة والتي تباع في أماكن جيدة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية لغالبية المستهلكين والذين يبحثون ويجرون وراء الرخيص , وكذلك انعدام الأخلاق والقيم وغياب الضمير عند كل من يمارس ويزاول ويساهم في البيع والترويج لهذه السلع من الباعة والتجار إلى جانب غياب دور الرقابة بشكل كامل , ويضيف منصور أن كل هذه الأسباب أوجدت أسواقاً كبيرة جدا لهذه السلع والمنتجات التالفة تتركز في الأسواق الشعبية وعلى الأرصفة وفي الأرياف والقرى وفي الأسواق الأسبوعية وأيضا لدى الباعة المتجولين .

وأوضح فضل منصور أن الخلل يكمن في كيفية السماح بدخول سلع مغشوشة سواء مستوردة أو منتجة محليا أمام أعين الأجهزة المختصة حيث إن الغش والتهريب موجود في كل دول العالم ولكن بنسب محدودة جداً أما وضعنا في اليمن فقد أصبحت السلع المغشوشة والمقلدة والمهربة والمنتهية الصلاحية تصل إلى 60% من حجم التجارة وهذه هي الكارثة المدمرة .

وأكد منصور أن الجمعية طالبت منذ فترة دولة رئيس مجلس الوزراء بضرورة عقد اجتماع استثنائي للحكومة لمناقشة هذه الظاهرة واتخاذ القرارات الملزمة للأجهزة الحكومية ووضع الخطط والبرامج ورفع تقارير دورية عن السوق والإجراءات التي اتخذت للحد من ظاهرة الغش التجاري لأنها عامل طارد للمستثمر بمن فيهم المستثمر المحلي ومدمرة للاقتصاد الفردي والاقتصاد الوطني .

انتشار

وتكثر عمليات الغش وتوافد السلع التالفة وشبه منتهية الصلاحية في رمضان، وهذا ما أكد عليه علي الحاج نائب مدير مكتب الصناعة والتجارة بالأمانة ومدير إدارة حماية المستهلك , حيث أكد أنه يتم إعادة تعبئة المواد الغذائية بعبوات لا تحمل تاريخ صلاحية وإنزالها للأسواق وبيعها للمستهلكين مثل الحليب المجفف عن طريق إعادة تعبئته في أكياس جديدة بدون بيانات أو تاريخ انتهاء وكذلك الكاستر والنشا والعصيرات وبالذات المانجو الحجم الكبير والبهارات والتمور وأيضا الدقيق شبه التالف والذي يكثر استخدامه في محلات إعداد رقائق السمبوسة والحلويات .

وأضاف علي الحاج أنه تتم عملية استغلال إقبال المستهلك على تلك المواد الغذائية وحاجته الشديدة إليها وبالذات في شهر رمضان ويتم بيعها بأسعار منخفضة لإنفاقها بشكل سريع , ويقول الحاج :كل عام وتحديدا في رمضان نقوم بضبط العديد من المخالفين ومن يبيعون السلع المنتهية والمغشوشة وهذا الأمر فتح لنا العديد من الإشكاليات مع الغرفة التجارية ومع الوزارة ,وما يزيد الطين بلة هو عدم تجاوب النيابة في ضبط الأشخاص الذين يرفع بهم المكتب للنيابة وعدم البت فيها إلى جانب القصور في المجالس المحلية وأيضا صحة البيئة وهذا ما أدى إلى انتشار هذه الظاهرة بكثرة في الأسواق .

وأشار الحاج إلى أن مكتب الأمانه وضع خطة رمضانية لحماية المستهلك ونزولا عند رغبته وقدمها إلى أمانه العاصمة على أمل تلافي مثل هذه المشاكل في شهر رمضان والحد من الأسواق العشوائية ومن توافد وبيع السلع المغشوشة والمنتهية الصلاحية .

إقبال

يرى بعض أصحاب البسطات أن هناك وكلاء يقومون بشراء البضائع شبه المنتهية التي لم يتبق لانتهائها سوى بضعه أشهر من المحلات التجارية والسوبر ماركت بتخفيض عن السعر الحقيقي للمواد الغذائية وبالذات مع قدوم شهر رمضان ثم يقومون ببيعها لأصحاب البسطات في الأسواق , وهذا ما أكد عليه محمد عبدالله مقبل_صاحب بسطة للمواد الغذائية , حيث قال إنه يشتري من هؤلاء الوكلاء عدة أصناف من المواد الغذائية مقابل دفع نصف سعر الكمية على أن يدفع الباقي بعد بيع جميع الأصناف , ويعلل ذلك لأنه قد تكون بعض المواد الغذائية انتهت صلاحيتها ولم تبع وعندها يقوم بإرجاعها للوكيل بحسب اتفاق مسبق معه .

وأوضح أن هناك إقبالا كبيرا على شراء هذه المواد الغذائية في شهر رمضان نظرا لحاجة الناس لها ولانخفاض تكلفتها , وأشار مقبل إلى أن أقل منتج أو سلعة صالحة للبيع التي لم يتبق سوى 7 أو10 أيام على انتهائها حسب التاريخ المبين على المنتج .

إحصائيات

مكتب الصناعة والتجارة بالأمانة بدوره يفيد بأنه تم ضبط 1265 مخالفة خلال العام الماضي منها 72 ضبط مواد غذائية منتهية ومهربة و51 مخالفة سوء تخزين وعدم توفر شروط الخزن والمخازن وعدم الحصول على تراخيص , و83 مخالفة تداول سلع استهلاكية وغذائية مغشوشة ومخالفة للمواصفات ,و29 مخالفة تداول مواد غذائية مشكوك في صلاحيتها والتلاعب في تاريخ الصلاحية .

وأوضح علي الحاج - مدير إدارة الأسواق وحماية المستهلك بمكتب الصناعة والتجارة بالأمانة - أن سبب انتشار مثل هذه المواد الغذائية المنتهية والمهربة والتالفة يعود إلى الوضع الأمني المتردي للبلاد وضعف الرقابة على المنافذ البحرية والبرية إلى جانب سوء التخزين لدى بعض التجار للمواد الغذائية .

وأكد الحاج أن إدارة المكتب تقوم بحملات ميدانية أسبوعيه على مستوى كل المديريات وأيضا دورية كل 3 أشهر بالاشتراك مع المجالس المحلية والغرفة التجارية للتفتيش والرقابة على الأسواق وتكثف الحملات في شهر رمضان, إلى جانب العمل الرقابي لفروع المكتب في جميع مديريات أمانة العاصمة .

انتظار لغة السوق!!

خلافا لما توقعه الكثيرون ورغم بدء العد التنازلي لاستقبال شهر رمضان المبارك لم تشهد أسواق العاصمة صنعاء هذه الأيام حركة الاكتظاظ المعهودة، كما زال مشهد التدافع... وبدا واضحا تراجع الاقبال واللهفة هذه العادة التي طالما لازمت المواطن اليمني في جميع المواسم... غير أن الملفت للانتباه ورغم توفر كل السلع خاصة على مستوى السلع الرمضانية فإن معضلة ارتفاع الأسعار لازالت متواصلة.

استطلاع / عبدالله الخولاني

تراجع حضور المستهلك في الأسواق وانخفاض لهفة التسوق فسره (تاجر جملة) بسوق شعوب بقوله "أصبح المستهلك اليمني أكثر وعيا من السابق بأن شراءه وتخزينه السلع الغذائية ترهقه ماديا وهو ما يفرض التحكم في مقدرته الشرائية أمام تتالي المواسم في السنوات الأخيرة... كما أن ارتفاع الأسعار المتواصل جعل المستهلك أكثر حذرا". ويضيف: " تشهد السلع الغذائية تحركا طفيفا هذه الفترة يتراوح بين 200-100ريال للسلع خاصة الحليب والسلع الرمضانية" .

نقص السيولة

ومن جانبه فسر محمد المساجدي (تاجر تجزئة) هدوء الحركة في السوق وغياب الطوابير والاكتظاظ بقوله " العديد من اليمنيين يعانون من نقص السيولة وضعف القوة الشرائية ، ويؤكد أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ياسين الحمادي أن شهر رمضان من المواسم التي يزيد فيها الطلب على السلع والمنتجات الغذائية وهناك حاجيات وسلع يحتاجها الفرد في رمضان بخلاف الأشهر الأخرى، بمعنى أن رمضان له متطلبات خاصة، وبالتالي سواء كانت الأسر الفقيرة أو الغنية تضطر بحكم العادات والتقاليد والأعراف إلى التعامل مع طلبات لا يمكن أن نشتريها إلا في رمضان بالإضافة إلى أن الناس تقوم بالعزائم بين بعضها البعض، وهذا بالتالي يؤدي إلى ارتفاع الطلب للمنتجات ,ويضيف: ارتفاع الأسعار مرتبط جزئيا بزيادة الطلب بالإضافة إلى أن التجار ليس عندهم ذمم والخوف من الله، يعزز ذلك غياب الرقابة الصارمة من وزارة الصناعة والتجارة ..لأنه إذا لم يكن هناك رقابة ذاتية عند التجار فيجب أن يكون هناك رقابة من الدولة، وإذا ترك الأمر هكذا والمواطن الضعيف هو الحلقة الأضعف دائما، وبالتالي يتحمل عبء زيادة الأسعار ، وبحسب الحمادي هناك كثير من العوام لا يرى تاريخ الانتهاء ويفكر فقط بشراء السلعة، وبالتالي لا يرى إذا كانت هذه السلعة منتهية أو لا.. وهناك تجار يستغلون الناس استغلالا كبيرا وكأنه يريد نهبهم، لا يكتفي أن يبيع لك سلعة ويأخذ بالمقابل ثمنها العادي..كل التجار في أي مكان يكون الربح يتناسب مع ثمن السلعة، ولا تجد أرباحا نسبتها 100% أو 80% هذا شيء غير طبيعي ويعتبر استغلالاً والاستغلال محرم شرعا والمواطن لا يجد الجهة التي يلجأ إليها، مثلا في البلدان الأخرى هناك "جمعية لحماية المستهلك" إذا وجدت سلع مزورة فيها تاريخ الانتهاء أو زيادة في سعرها المحدد تقوم الجمعية بإغلاق المحل، لأنها تتمتع بسلطة قوية جدا بحكم القانون، لكن المواطن في اليمن عكس ذلك تماما لا يوجد من ينصفه من التجار.

زراعة التمور في اليمن .. تشكو الإهمال!!

ابتداء من الأسبوع الأول لرمضان القادم سيكون اليمنيون على موعد مع الرطب الطازج المنتج من نخيل مزارعهم المشهورة في سهل تهامة حيث سيكون بدء موسم الجنى متوافقا لأول مرة مع قدوم رمضان بصورة يعول عليها أن تمنح الصائمين غذاء أكثر قيمة نظراً للرطب الطازجة والمغذية، ويمكن أن يسهم في التخفيف من التمر المستورد بشكل ملحوظ فيما سيكون موسم رطب حضرموت في شهر أغسطس على اكثر تقدير. زراعة التمور في اليمن قصة تربط بين الحضارة والبحث عن الأمن الغذائي زراعة ارتبطت منذ القدم

■ استطلاع / أحمد الطيار

لليمن تاريخ عريق في زراعة النخيل مرتبطا بفكر اقتصادي واجتماعي عالي البصيرة ففي مارب والجوف والمناطق الشرقية وغيرها من المناطق الزراعية كانت دول مثل سباء وحمير ومعين تعتبر زراعة النخيل زراعة مقدسة وكانت الأودية بجوار السد جنة خضراء كما ذكرها الله في القرآن الكريم وكانت أشجار النخيل تزين المكان وتقع على كاهلها مد السكان بخيرات من التمور على مدار العام ،وحسب المؤرخ الدكتور محمد علي الدبي الشهاري ارتبطت زراعة النخيل بفكر اقتصادي واجتماعي فهي مصدر للغذاء ورافد اقتصادي يمكن الاعتماد عليه في الامن القومي والأمن الغذائي لذا اهتموا بها وقاموا بزراعة أعداد كبيرة منها في الوديان والسهول أما في الدولة الإسلامية فقد دخلت أراضي الأوقاف كمساحات جديدة بها واعتمدوا على مياه الامطاو والسيول والمياه الجوفية والأنهار الصغيرة والغيول المنتشرة في مناطق الزراعة دون كلل .

قصص

حين كان الرحالة الإنجليزي انجرامس يطوف وديان وسواحل شبوة وحضرموت والمهرة طولا وعرضا عام 1917م أثناء اشتداد الحرب العالمية الأولى تفاجأ أن سكان تلك المناطق قد تجاوزوا معضلة المجاعة التي ضربت الكثير من دول العالم آنذاك ونجوا منها بفضل توفر التمور من نخيل مناطق ووديان زراعتهم الشهيرة.

كتب انجرامس في مذكراته بضع كلمات لبيان معجزة زراعة النخيل اشتقها من أمثلة يمنية قديمة تحدثت عن أن النخلة تعتبر لدى الإنسان اليمني الفلاح في المناطق الساحلية والوديان الداخلية بمثابة الصديق والرفيق الدائم ولهذا يطلقون عليها شجرة الخير فأينما زرعت كانت ثمرة مباركة لصاحبها ولن يجانبه الجوع طالما بقيت حية .

احصاءات

حسب إحصاءات رسمية من وزارة الزراعة والري يبلغ عدد أشجار النخيل في اليمن حوالي (4.680) مليون نخلة منها ما يقرب من 67 % أشجار مثمرة وجميعها تشغل رقعة زراعية تقدر بحوالي 23.6 ألف هكتار وبقدرة إنتاجية تبلغ نحو 50 ألف طن سنويا ،لكن مزارعين وخبراء زراعة يشككون في هذا الرقم ويقول الدكتور عبد الله السقاف من محطة البحوث الشرقية بالكود إن عدد الأشجار المثمرة في اليمن ربما يصل إلى 7 ملايين شجرة وأن الإنتاج قد يبلغ 150 ألف طن وفقا لحسبة بسيطة أن كل شجرة يمكنها إنتاج 20 كيلو جراماً على الأقل.

مناطق الزراعة

تتركز زراعة النخيل في الوقت الراهن في محافظتي حضرموت والحديدة ومحافظات حارة أخرى حيث يشكل حوالي 68% من أعداد النخيل في اليمن كما يقول المهندس على الخضر مختص زراعة النخيل في وادي سردد التابع لمحطة تطوير تهامة مضيف هناك زراعة في شبوة وابين والجوف وصعدة وحجة ، ومع أن هذه الزراعة كثيفة إلا أنها تتسم بالتقليدية نظرا للعديد من المشكلات الإنتاجية والتسويقية أهمها قلة التنوع في الأصناف وندرة الأصناف ذات المواصفات الممتازة، وغياب التقنيات الحديثة في زراعة وإنتاج وتسويق التمور، إضافة إلى ما واجهته مناطق النخيل في الثلاثة عقود الماضية من ظروف بيئية قاسية بسبب قلة الأمطار وشدة الجفاف مما أدى إلى شحة مياه آبار الري ونزول مستواها وتملح الكثير منها.

توزيع الإنتاج

يأتي معظم إنتاج التمور في اليمن من ثلاث مناطق الاولى المنطقة الشرقية ويبلغ إنتاجها 23.36 % من إنتاج تمور اليمن، والثانية المنطقة الوسطى فيما الثالثة وهي الأغنى وهي الغربية ويبلغ إنتاجها 76.41 % من الإنتاج.

نخيل المنطقة الشرقية

وفقاً لتقديرات هيئة البحوث الزراعية فأعداد النخيل بهذه المنطقة 2.4 مليون نخلة ويقدر المعدل الطبيعي لإنتاجها السنوي 82475 طناً من التمور سنوياً موزعة على مناطق النخيل في محافظة حضرموت

وشبوة ويقدر عدد النخيل بمحافظة حضرموت 1.75 مليون نخلة ويقدر المعدل الطبيعي لإنتاجها السنوي 64925 طناً من التمور بتقدير نسبة النخيل المثمرة (70%) موزعة على وادي حضرموت 60% نصفها تقريبا في ساه ودوعن ووادي العين و40% في مديريات ساحل حضرموت ومن أشهرها مديرية غيل باوزير وتقدر إنتاجية النخلة الحضرمية 53 كيلو جراماً.

اما في محافظات الجوف، شبوة، المهرة، مارب، جزيرة، سقطرة وبها نحو 650 ألف نخلة تنتج نحو 17550 طناً من التمور سنويا تمثل إنتاج المثمرة المقدر نسبتها 60 % بإنتاجية 45 كيلو جراما للنخلة الواحدة وتتفق نخيل هذه المنطقة الشرقية تقريبا في مواسم الحصاد "سبتمبر/ نوفمبر" من كل عام.

نخيل المنطقة الوسطى

بين المنطقتين الشرقية والغربية من دلتا أبين إلى نجد صعدة والنخيل هنا غير معدود كوجود لعدم انتشاره بما يعلم بالشرقية والغربية.. إنما كما سبق لذات النخلة تتواجد النخلة بين وديان ومزارع ومدن وقرى هذه المنطقة بنحو من 50 ألف نخلة كتقدير تخيلي يأتي المثمر منه نحو 40% بإنتاجية متوسطة تخيلة 40 كيلو جراماً للنخلة الواحدة أي بإنتاج نحو 800 طن من التمور سنويا.

نخيل المنطقة الغربية

ويطلق عليها النخلة التهامية المتواجدة بأعداد وتقديرها 7.6 مليون نخلة تنتج نحو 2774370 طناً وتتواجد في تعز والحديدة فنخيل محافظة الحديدة يقدر بنحو 7 ملايين نخلة يبلغ إنتاجها الطبيعي نحو 269437 طناً من التمور سنويا.

عالي الجودة

رغم الزراعة التقليدية للتمور فإن عناية الله أن حباهم بمميزات فقد كشف النقاب مؤخرا أن اليمن يمتلك أصناف من التمر عالية الجودة فحين عرض صنف التمر اليمني جزاز ذو اللون البني بثماره الكبيرة وشكله الأسطواني على خبراء منظمة الأغذية والزراعة ألفاو وتم تحليل محتوياته علميا عام 2010م كانت المفاجأة أن نسبة السكريات المختزلة في التمر تفوق 90.82% من محتوياته وهو اعلى مستوى يصل إليه أي تمر في عالم بجودة عالية.

تصنيف

يشير الدكتور عبدالله بن عبدالله رئيس فريق خبراء تطوير النخيل في اليمن أن أصناف التمور حين تذكر على مستوى العالم بأنواعها ومستوى جودتها فأن اليمن تفتخر بأنها واحدة من اهم واشهر البلدان المنتجة لأصناف فائقة الجودة حيث تملك 42 صنفاً صنفتها منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" على أنها ممتازة جدا وتتميز بأن مستويات السكر المختزل فيها يفوق 90% من ثمرتها وهو رقم قلما توصلت إليه ثمار هذه الفاكهة في دول أخرى وهكذا يحقق لليمن السعيدة الفخر والاعتزاز والتباهي بهذه النعمة العالية من المولى عز وجل.

تطوير

يقول الباحث المهندس فهمي الرويشد من محطة المكلا للأبحاث الزراعية على امتداد الأعوام الخمسة الأولى من الألفية الحالية كان خبراء وزارة الزراعة والري والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي وبالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة لفاو قد انجزوا مشروعاً لتطوير النخيل في اليمن في منطقتين هامتين لزراعة النخيل هما سيئون بمحافظة حضرموت وتهامة في وادي سردود بمحافظة الحديدة وتمكن فريق الباحثين من إعداد هذا العمل الأولي لتحديد اهم أصناف النخيل اليمنية.

بحوث متعددة

يشير الباحث احمد سالم باسلامة من محطة الكود بسيئونإلى أنه بفضل هذا العمل الخاص بتحديد جل أصناف النخيل اليمنية في كل من ساحل حضرموت وجزيرة سقطرى وسهل تهامة والمهرة والذي وقع إنجازه تحت إشراف الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي أظهرت النتائج وجود 321 صنفاً منها 42 صنفاً ثمارها ممتازة تمثل 13.3% وهناك 165 صنفا ثمارها جيدة وتمثل 52.2% فيما هناك 67 صنفاً ثمارها مقبولة وتمثل 21.2% أما الثمار الرديئة فتمثل 13.3% كما يمثل النخيل المتأتي من البذور حوالي 8% من إجمالي النخيل بالجمهورية.